

اللسطيني».

واعترفت مصادر إسرائيلية أن ما بين ٧ و٩ مليون دولار تعود لحساب ٤٠٠ مودع من أفراد وجمعيات تمت مصادرتها، وزعمت أن هذه الأموال جاءت من سوريا وإيران وحزب الله اللبناني، لتغذية ما وصفته بـ«الإرهاب الفلسطيني»، (لتنفيذ عمليات أو للإنفاق على عائلات استشهائين نفذوا عمليات ضد أهداف إسرائيلية).

غير أن حداد كذب الادعاءات الإسرائيلية بشأن الأموال المصادرة، مؤكداً على أنها أموال تعود للجان زكاة ومؤسسات خيرية وأفراد وصلت إلى حساباتهم بطريقة قانونية.

وأوضح حداد أن سلطة النقد في العادة تقوم بفحص ومتابعة كل حوالة تصل من الخارج «للتأكد من قانونيتها»، وأنها تقوم بإجراءات إذا ما تبين أن الحوالة مثار شكوك، وأن العديد من المواطنين يتقدمون بشكاوى بسبب تلك الإجراءات. وأشار إلى أن حجز الأموال يتطلب موافقة النائب العام، وأن ما قامت به (إسرائيل) لا يستند إلى أي أساس قانوني.

وأضاف أن كل ما قاموا به ليس له علاقة بما يسمونه الإرهاب أو العمليات التخريبية.. لقد صادروا أموالاً تخص لجان الزكاة التي تعتمد على التبرعات وتقوم بأعمال خيرية... إنهم يريدون تدمير الجهاز المصرفي ونشر الفوضى.

أموال الفقراء واليتامى

أما المصادر الفلسطينية ذات العلاقة فأكدت بأن الحسابات تعود لمؤسسات وجمعيات خيرية وأشخاص عاديين.

وأول هذه التأكيدات جاء على لسان إدارات البنوك المقتحمة، حيث أكد يزيد المفتي، مدير «بنك القاهرة-عمان» الأردني أن القوات الصهيونية صادرت من المصرف أموالاً بقيمة ٦٧٠ ألف دولار، مضيفاً أن القوات الإسرائيلية لدى اقتحامها المصرف «كانت تحمل قائمة بأسماء حوالي ٦٠ عميلاً للبنك».

كما قال بشارة دباح، المدير الإقليمي لبنك القاهرة-عمان، لوكالة الأنباء الفرنسية، إن الجيش الصهيوني طلب حسابات ٥٦ شخصاً منهم ثمانية ليس لهم حسابات في البنك و٢٥ آخرين، مجموع ما لديهم في حساباتهم أقل من ١٠٠٠ دولار. ونفى دباح ما أعلنته الجيش الإسرائيلي بأن هذه الحسابات تعود لجهات (إرهابية)، مؤكداً أن الحسابات التي استهدفت تعود لأفراد وجمعيات خيرية.

من ناحيته شرح أحمد الكرد مدير عام جمعية الصلاح الإسلامية، دور المؤسسات الإسلامية الخيرية في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، فذكر أنها تأسست قبل ٣٠ عاماً، قضت منها ٢٠ عاماً في عهد الاحتلال، و١٠ أعوام في عهد السلطة وأنها عملت على الحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني. وقال إنها تكفل أكثر من ٢٠ ألف أسرة من الأيتام والمرضى والفقراء، وتقدم لهم مساعدات منتظمة منذ عشرات السنين ساهمت في الحفاظ على هذه الأسر من السقوط والانحراف.

وأوضح أنها تقدم مساعدات موسمية لـ ٢٠ ألف أسرة فقيرة، تشمل الطرود الغذائية ولحوم الأضاحي والصدقات والزكوات، وأنها تقدم إغاثة عاجلة تشمل الإيواء وتوفير الاحتياجات الأولية لضحايا سياسة التدمير والتجريف الإسرائيلية، وقال إنها قدمت مساعدات لعشرة آلاف أسرة، متضررة من العدوان الإسرائيلي، وذكر أنها تقدم إغاثة عاجلة لأسر الشهداء الجرحى والمعتقلين شملت سبعة آلاف أسرة.

وفي الجانب التعليمي أوضح الكرد أن المؤسسات الإسلامية تعمل على رعاية الأطفال، حيث يدرس في رياض الأطفال التي تديرها، أكثر من ٢٠ ألف طفل، إضافة إلى أن حوالي ثلاثة آلاف طالب يدرسون في مدارس الجمعيات وتقدم لهم الخدمات المتعددة من مأكلاً وملبساً وحقيبة مدرسية.

وأوضح كذلك أن الجمعيات تقدم مساعدات لحوالي ثلاثين ألف طالب، وتساهم في تغطية رسوم عشرة آلاف طالب جامعي وتخرج المئات من حفظة القرآن الكريم. وفي المجال الصحي تشرف الجمعيات على ثلاثة مستشفيات وأكثر من ٢٠ مركزاً صحياً، ويتردد على مراكزها الصحية شهرياً حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص، إضافة للمساعدات الطارئة للحالات المرضية المزمنة والتحويلات للخارج.

أما د. أحمد بحر رئيس مجلس إدارة الجمعية الإسلامية فقد أكد أن الجمعيات

الإسلامية الفلسطينية هي جمعيات خيرية إنسانية مرخصة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

وحذر من خطورة استمرار قرار السلطة بتجميد أرصدة أبرز الجمعيات الخيرية على الفقراء والطبقات الضعيفة في المجتمع الفلسطيني، حيث قال «إن استمرار هذه الأوضاع المأساوية قد تدفع الفقراء إلى الثورة».

وأشار بحر إلى «الجوانب العالمية»، لاستمرار قرار التجميد، مضيفاً بأنه «سيؤدي إلى توقف المساعدات الخارجية، حتى لا يتهم مرسلوها بأنهم يدعمون الإرهاب كما يزعمون، وكما لا يتعرضوا للضغوط.. وإذا علموا أن الأموال التي يرسلونها ستجمد فإنهم سيتوقفون عن إرسالها». وقال «الجمعيات الإسلامية لا تتضرر من هذه السياسة بل الفقراء والمساكين والأيتام».

وعلى نفس الوتيرة قال صقر أبو هين مدير عام جمعية المجمع الإسلامي ان قوات الاحتلال سرت حوالي ثمانية ملايين دولار من أموال الجمعيات في بنوك (القاهرة عمان- الفلسطيني الدولي- العربي) في رام الله.

وذكر أن السلطة الفلسطينية جمّدت أموال تقدر بعشرات الملايين من الدولارات من مخصصات أبناء الفقراء، رغم أنها مخصصات تصرف شهرياً في كشوف متفق عليها مع أجهزة الأمن الفلسطينية ومؤسسات السلطة، وأنه يتم تقديم كشوف كاملة لوزارة الداخلية بمصادرة الأموال ومستحقها.

وفي طوكرم التي تم تجميد أرصدة لجنة الزكاة فيها قال الشيخ بلال خميس أمين سر اللجنة، بأن الاعتداء على ممتلكات وأموال اللجنة زاد في معانات الفقراء والمساكين البالغ عددهم ٣٠٠٠ عائلة منتفعة بشكل دائم ومتقطع، وزاد في آلام الأيتام المنتفعين من اللجنة والبالغ عددهم أيضاً ١٤٥٠ يتيماً.

وقال إن لجنة الزكاة غير تابعة لأي تنظيم سياسي وهي تعمل في الجانب الإنساني، من خلال ما توفره من مساعدات للأيتام والفقراء والمحتاجين، وأن مقدار ما ينتفع من مواردها من الأيتام يصل إلى ١٥٠٠ يتيم، فيما تساهم الزكاة في تخفيف احتياجات الفقراء الذين يقدر عددهم بـ ٦٠٠٠ فقير ومحتاج.

موقف السلطة

رغم الانتقادات العلنية التي وجهتها سلطة الحكم الذاتي للخطوة الصهيونية، إلا أن السلطة قامت بخطوة غريبة ومستهجنة، إذ قامت في اليوم التالي بإغلاق وإلغاء أرصدة، حيث أمرت بقرارها الصادر في ٢٤/٨/٢٠٠٣ جميع البنوك الفلسطينية بتجميد حسابات ١٢ جمعية خيرية وأهلية إسلامية، استجابة لضغوط مارسيتها الولايات المتحدة (إسرائيل) اللتان تتهمان تلك الجمعيات بتحويل أموالها للمقاومة الإسلامية الفلسطينية، وهو ما نفتته تلك الجمعيات مراراً.

وعادت السلطة -بعد ضغوط شعبية كبيرة- إلى تعديل القرار، ووضعت نظام صرف معقد لأموال الجمعيات، إلى مستحقيها من المحتاجين.

وتتمثل آلية الصرف بتقديم المؤسسات طلبات صرف لكل محتاج على حدة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تقوم بدورها بتحويل هذه الطلبات لوزارة الداخلية، وتقوم الوزارة بتحويلها لجهاز المخابرات العامة والأمن الوقائي اللذين يقومان بدورها بتحويلها للنائب العام، الذي يصدر الأمر لسلطة النقد الفلسطينية بصرف الأموال من البنوك، على شكل شيكات منفردة لكل مستحق باسمه الشخصي.

إلا أن السلطة الفلسطينية ألغت بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير الماضي هذا النظام، وقررت إعادة تجميد الأموال بشكل كامل ي وجاء هذا بعد يوم واحد من قيام قوات الاحتلال باقتحام بنوك فلسطينية في رام الله في ٢٥/٢، وقد أثار هذا القرار علامات استفهام كبيرة عن دور السلطة تجاه الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وصلاحية من تكون محاربة أرزاق العباد خصوصاً وأن السلطة عاجزة عن تقديم أية بدائل.

ويبقى السؤال: هل سلطة الحكم الذاتي المحاصرة في رام الله والمعرض عليها صهيونياً وأمريكياً وأوروبياً تتساقق وتتفق مع حكومة شارون على تجويع الشعب الفلسطيني؟